الدكتورة نهال اللواح

أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة

الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال

الوسائل البديلة

لحل المنازعات والتحكيم في التشريع المغربي والمقارن

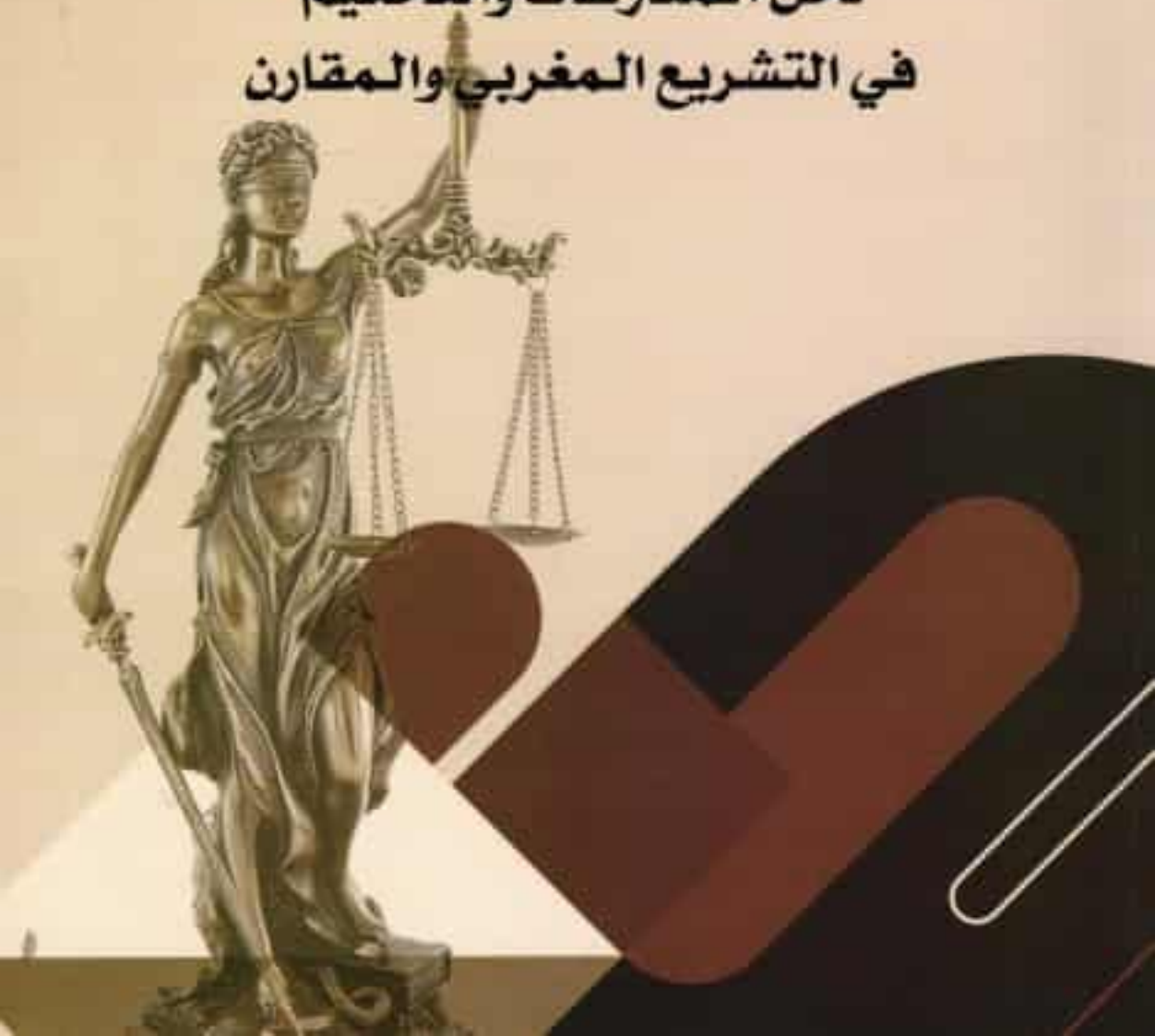

الفهرس

الباب الأول :
النظرية العامة للوسائل البديلة لحل المنازعات والتحكيم

الفصل الأول : ماهية الوسائل البديلة والتحكيم 7
الفرع الأول : مفهوم الوسائل البديلة لحل المنازعات 8
المبحث الأول : الوسائل البديلة بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع 8
المطلب الأول : المفهوم الواسع للوسائل البديلة لحل المنازعات 9
المطلب الثاني : المفهوم الضيق للوسائل البديلة لحل المنازعات 9
المطلب الثالث : موقفنا من المفهومين 9
المبحث الثاني : الأشكال المتعددة للوسائل البديلة لحل المنازعات 10
المطلب الأول: مدلول الوساطة والصلح والتوفيق 10
الفقرة الأولى : مدلول التوفيق la conciliation 11
الفقرة الثانية : مدلول الصلح La transaction 11
الفقرة الثالثة :مدلول الوساطة La médiation 12
المطلب الثاني : مدلول التحكيم وطبيعته القانونية 12
الفقرة الأولى : مدلول التحكيم 13
الفقرة الثانية : الطبيعة القانونية للتحكيم 15
أولا: النظرية المرجحة للطابع الاتفاقي للتحكيم 15
ثانيا: النظرية المرجحة للطبيعة القضائية للتحكيم 18
ثالثا: النظرية المرجحة للطبيعة المختلطة للتحكيم 20
رابعا: النظرية المرجحة للطبيعة الذاتية (المستقلة) للتحكيم 23

الفرع الثاني : معايير التمييز بين التحكيم والوسائل البديلة 27
المبحث الأول : التمييز بين الصلح والتوفيق والوساطة 27
المطلب الأول : الصلح باعتباره عقدا 27
المطلب الثاني : التوفيق والوساطة باعتبارهما وسائل 27
المبحث الثاني : التمييز بين التحكيم وباقي الوسائل البديلة لحل المنازعات 27
المطلب الأول : التمييز بين الصلح والتحكيم 28
المطلب الثاني : التمييز بين التوفيق والوساطة والتحكيم 28

الفصل الثاني : التطور التشريعي للوسائل البديلة لحل المنازعات 30
الفرع الأول : تطور تنظيم الصلح والوساطة والتحكيم في التشريعات الدولية
والمقارنة 30
المبحث الأول : تطور الوسائل البديلة لحل النزاعات والتحكيم في التشريعات
والاتفاقيات الدولية والأوروبية 30
المطلب الأول : مسار تطور الوساطة والتوفيق في التشريعات والاتفاقيات الدولية 31
المطلب الثاني : مسار تطور التحكيم في التشريعات والاتفاقيات الدولية..... 32
المبحث الثاني : تطور الوسائل البديلة لحل النزاعات والتحكيم
في التشريع الفرنسي 33
المطلب الأول : تطور الوسائل البديلة لحل النزاعات في التشريع الفرنسي 33
الفقرة الأولى : الصلح في التشريع الفرنسي 33
الفقرة الثانية : الوساطة والتوفيق في التشريع الفرنسي 33
الفقرة الثالثة: الوسائل البديلة الحديثة (المساطر التشاركية) في التشريع الفرنسي 34
المطلب الثاني : تطور التحكيم في التشريع الفرنسي 35
الفقرة الأولى : التحكيم بموجب مرسومي 1980 و1981 36
الفقرة الثانية : التحكيم بموجب مرسوم 2011 36
الفقرة الثالثة : آفاق تعديل مرسوم 2011 36
الفرع الثاني : تطور تنظيم الصلح والوساطة والتحكيم في التشريع المغربي..... 38
المبحث الأول : الصلح والتحكيم الداخلي قبل القانون 08.05 38

المطلب الأول : تنظيم عقد الصلح بموجب ق ل ع 38
المطلب الثاني : تنظيم التحكيم الداخلي بموجب قانون المسطرة
لسنة 1913 و1974 39
المبحث الثاني : الوساطة والتحكيم بموجب القانونين 08.05 و95.17 42
المطلب الأول : الوساطة والتحكيم بموجب القانون 08.05..... 42
المطلب الثاني : الوساطة والتحكيم بموجب القانون 95.17 45

الباب الثاني :
الصلح والتوفيق والوساطة الاتفاقية في التشريع المغربي

الفصل الأول : الصلح والوساطة والتوفيق في القوانين المغربية المختلفة 51
الفرع الأول : الصلح والوساطة والتوفيق في المواد المدنية 51
المبحث الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في مدونة الأسرة وحوادث
ومنازعات الشغل..... 52
المطلب الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قضايا الأسرة 52
الفقرة الأولى : على مستوى قانون المسطرة المدنية 52
الفقرة الثانية : على مستوى مدونة الأسرة 52
المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون حوادث الشغل
ومدونة الشغل..... 53
الفقرة الأولى : على مستوى قانون المسطرة المدنية..... 53
الفقرة الثانية : على مستوى قانون حوادث الشغل والأمراض المهنية 55
الفقرة الثالثة : على مستوى مدونة الشغل..... 56
أولا : فيما يتعلق بمنازعات الشغل الفردية 56
ثانيا : فيما يتعلق بمنازعات الشغل الجماعية 57
المبحث الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون حماية المستهلك
وقانون التعويض عن حوادث السير وقانون الملكية المشتركة 57
المطلب الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون حماية المستهلك..... 57

المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون التعويض
عن حوادث السير 58
المطلب الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون قضاء القرب
وقانون الملكية المشتركة 59
الفقرة الأولى : على مستوى قانون الملكية المشتركة 59
الفقرة الثانية : على مستوى القانون المتعلق بتنظيم قضاء القرب 60
المبحث الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في القوانين
الاقتصادية الاستراتيجية 60
المطلب الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في الصفقات العمومية 60
المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون عقود الشراكة 61
المطلب الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون التدبير المفوض 61
الفرع الثاني : الصلح في المادة الجنائية 62
المبحث الأول : الصلح في قانون المسطرة الجنائية 62
المطلب الأول : الصلح الزجري بموجب القانون رقم 22.01
المتعلق بالمسطرة الجنائية 63
المطلب الثاني : الصلح الزجري بموجب القانون رقم 03.23 المعدل
لقانون المسطرة الجنائية 63
المبحث الثاني : الصلح في مدونة الجمارك 65
المطلب الأول : الطبيعة القانونية للمصالحة الجمركية 65
المطلب الثاني : آثار المصالحة في الجرائم الجمركية 66
الفقرة الأولى : آثار المصالحة قبل صدور حكم نهائي 66
الفقرة الثانية : آثار المصالحة بعد صدور حكم نهائي 66

الفصل الثاني : عقد الصلح بموجب قانون الالتزامات والعقود المغربي 67
الفرع الأول : ماهية عقد الصلح 67
المبحث الأول : عناصر عقد الصلح وتمييزه 67
المطلب الأول : تعريف عقد الصلح 68

المطلب الثاني : عناصر عقد الصلح 68
الفقرة الأولى : وجود نزاع قائم أو محتمل الوقوع 69
الفقرة الثانية : التنازل المتبادل 69
الفقرة الثالثة : نية حسم النزاع 70
المطلب الثالث : خصائص عقد الصلح 70
الفقرة الأولى : عقد الصلح من العقود الرضائية 70
الفقرة الثانية : عقد الصلح من عقود المعاوضة المسماة 71
الفقرة الثالثة : عقد الصلح غير قابل للتجزئة 71
الفقرة الرابعة : التفسير الضيق لعقد الصلح 72
الفقرة الخامسة : الأثر الكاشف لعقد الصلح 73
المطلب الرابع : تمييز عقد الصلح 73
الفقرة الأولى : التمييز بين عقد الصلح وطلب الصلح 73
الفقرة الثانية : التمييز بين الصلح والتنازل 74
الفقرة الثالثة : التمييز بين الصلح والصورية في الصلح 75
المبحث الثاني : شروط عقد الصلح 75
المطلب الأول : شرطي الرضا والأهلية 75
الفقرة الأولى : شرط الرضا 76
الفقرة الثانية : شرط الأهلية 76
المطلب الثاني : شرطي المحل والسبب 78
الفقرة الأولى : شرط المحل 78
الفقرة الثانية : شرط السبب 78
المطلب الثالث : شرط الكتابة 79
الفرع الثاني : أثار عقد الصلح 79
المبحث الأول : أثار عقد الصلح بالنسبة لطرفيه 80
المطلب الأول : عدم الرجوع في الصلح والضمان المترتب عنه 80
الفقرة الأولى : عدم جواز الرجوع في الصلح 80
الفقرة الثانية : الضمان المترتب عن الصلح 81

المطلب الثاني : الإجبار على التنفيذ 81
المطلب الثالث : مكنة الطعن في الصلح وفسخه 82
الفقرة الأولى : مكنة الطعن في الصلح 82
الفقرة الثانية : أثار فسخ الصلح 82
المطلب الرابع : أثار عقد الصلح على الحقوق والادعاءات 83
المبحث الثاني : أثار عقد الصلح بالنسبة للأغيار 83
المطلب الأول : أثار عقد الصلح بالنسبة للدائنين المتضامنين 83
المطلب الثاني : أثار عقد الصلح بالنسبة للمدين المتضامن 84

الفصل الثالث : الوساطة الاتفاقية في التشريع المغربي 85
الفرع الأول : ماهية الوساطة وأنواعها 85
المبحث الأول : تعريف الوساطة واشكالها المختلفة 86
المطلب الأول : تعريف الوساطة 86
المطلب الثاني : الأشكال المختلفة للوساطة 86
المبحث الثاني : تمييز الوساطة ومميزاتها 87
المطلب الأول : تمييز الوساطة 87
الفقرة الأولى : التمييز بين الوساطة والصلح والتوفيق 87
الفقرة الثانية : التمييز بين الوساطة والتحكيم 87
المطلب الثاني : مميزات الوساطة 88
الفقرة الأولى : السرعة 88
الفقرة الثانية : السرية 88
الفقرة الثالثة : البساطة في الإجراءات 89
الفقرة الرابعة : مهمة مؤدى عنها 89
المبحث الثالث : تطور الوساطة في التشريع المغربي 89
المطلب الأول : الوساطة بموجب القانون 08.05 89
المطلب الثاني : الوساطة بموجب القانون 95.17 90
الفرع الثاني : الوساطة الاتفاقية في التشريع الداخلي 90

المبحث الأول : شروط الاتفاق على الوساطة 91
المطلب الأول : أهلية التعاقد على الوساطة 91
المطلب الثاني : المواضيع غير القابلة للوساطة 91
المطلب الثالث : شرط الكتابة 91
المبحث الثاني : التمييز بين شرط الوساطة وعقد الوساطة وشرط
الوساطة بالإحالة 92
المطلب الأول : شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة 92
الفقرة الأولى : مدلول شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة 92
الفقرة الثانية : شروط شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة 92
المطلب الثاني : عقد الوساطة 93
الفقرة الأولى : تعريف عقد الوساطة 93
الفقرة الثانية : شروط عقد الوساطة 93
المطلب الثالث : أثار الاتفاق على الوساطة 94
المبحث الثالث : الوساطة الحرة والوساطة المؤسساتية 94
المطلب الأول : الوساطة الحرة 94
المطلب الثاني : الوساطة المؤسساتية 95
المبحث الرابع : شروط الوسيط والتزاماته 96
المطلب الأول : الشروط الذاتية للوسيط 96
المطلب الثاني : التزامات الوسيط 97
الفقرة الأولى : واجب الإخبار 97
الفقرة الثانية : واجب الالتزام بالاستقلالية والحياد والنزاهة والتجرد والإفصاح 97
الفقرة الثالثة : التزام الوسيط بالسر المهني وعدم التخلي عن المهمة 97
المبحث الخامس : إجراءات الوساطة ومخرجاتها 98
المطلب الأول : إجراءات الوساطة 99
المطلب الثاني : مخرجات الوساطة 99
الفقرة الأولى : تحرير الوسيط لمشروع الصلح 99
الفقرة الثانية : وثيقة عدم الصلح 100

الفقرة الثالثة : وثيقة الصلح 100
الفقرة الرابعة : تذييل الصلح بالصيغة التنفيذية 100
الفرع الثالث : الوساطة الاتفاقية في الاتفاقيات الدولية 101
المبحث الأول : اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة 2018 102
المطلب الأول : نطاق تطبيق الاتفاقية والالتزامات المترتبة على أطرافها 102
الفقرة الأولى : الغاية من الاتفاقية 102
الفقرة الثانية : نطاق التطبيق والاتفاقات المستثناة من نطاق التطبيق 103
أولا : نطاق التطبيق 103
ثانيا : الاتفاقات المستثناة من نطاق التطبيق 103
الفقرة الثالثة : الالتزامات الرئيسية الواقعة على عاتق الأطراف في الاتفاقية 104
المطلب الثاني : إجراءات الاعتراف والتنفيذ لاتفاق الوساطة وأسباب رفض ذلك 105
الفقرة الأولى : شروط الاعتراف والتنفيذ لاتفاق الوساطة 106
أولا : اتفاق الوساطة التقليدي 106
ثانيا : اتفاق الوساطة الالكتروني 107
الفقرة الثانية : أسباب رفض الاعتراف والتنفيذ لاتفاق الوساطة 107
الفقرة الثالثة : شروط إرجاء البت في طلب التنفيذ 108
المبحث الثاني : الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المنظمة الدولية للوساطة 109
المطلب الأول : الأغراض المتوخاة من الاتفاقية وتحديد صلاحيات
المنظمة الدولية للوساطة 109
الفقرة الأولى : الأغراض المتوخاة من الاتفاقية 109
الفقرة الثانية : تحديد صلاحيات المنظمة الدولية للوساطة 110
المطلب الثاني : أجهزة المنظمة 110
الفقرة الأولى : المجلس الحاكم 111
أولا : تشكيل المجلس 111
ثانيا : سلطات وصلاحيات المجلس الحاكم 111
ثالثا : اجتماعات المجلس 112
الفقرة الثانية : الأمين العام 112

الفقرة الثالثة : قوائم الوسطاء 113
أولا : مؤهلات الوسطاء والحصانات الممنوحة لهم 113
ثانيا : طريقة تعيين الوسطاء 114
المطلب الثالث : اختصاصات المنظمة 115
الفقرة الأولى : الوساطة في المنازعات بين الدول 116
الفقرة الثانية :الوساطة في المنازعات بين دولة ومواطن دولة أخرى 116
الفقرة الثالثة : الوساطة في المنازعات التجارية الدولية بين الأطراف الخاصة 117
المطلب الرابع : إجراءات الوساطة واتفاقات التسوية 117
الفقرة الأولى : إجراءات الوساطة 117
الفقرة الثانية : إنهاء الوساطة 118
الفقرة الثالثة : إبرام اتفاقات التسوية وأثرها القانوني 119

الباب الثالث :
التحكيم الداخلي والدولي في التشريع المغربي والمقارن

فصل تمهيدي: المحددات العامة للتحكيم 122
المبحث الأول : النطاق الموضوعي والزمني للقانون 95.17 122
المطلب الأول : النطاق الزمني للقانون رقم 95.17 122
المطلب الثاني : النطاق الموضوعي للقانون رقم 17-95 124
الفقرة الأولى : التحكيم في منازعات الشغل الجماعية 124
أولا : مسطرة التحكيم في نزاعات الشغل الجماعية 125
ثانيا: الطعن في القرارات التحكيمية وتنفيذها في نزاعات الشغل الجماعية 127
الفقرة الثانية : التحكيم في المواد الرياضية 129
الفقرة الثالثة : التحكيم في قانون المحاماة 130
المبحث الثاني : التحكيم التقليدي والتحكيم الإلكتروني 130
المطلب الأول : مقومات التحكيم الالكتروني في القانون رقم 95.17 131
الفقرة الأولى : من حيث إبرام اتفاق التحكيم 131

الفقرة الثانية : من حيث المحاكمة التحكيمية 131
الفقرة الثالثة : من حيث الحكم التحكيمي 132
المطلب الثاني : مدى إمكانية تفعيل التحكيم الالكتروني 133
المبحث الثالث : أنواع التحكيم 134
المطلب الأول : التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي 134
الفقرة الأولى : التحكيم الداخلي 134
الفقرة الثانية : التحكيم الدولي 135
المطلب الثاني : التحكيم الحر والتحكيم المؤسساتي 137
الفقرة الأولى: التحكيم الخاص أو الحر 137
الفقرة الثانية : التحكيم المؤسسي 138

الفصل الأول : الأسس الاتفاقية للتحكيم 140
الفرع الأول : شروط الاتفاق على التحكيم 140
المبحث الأول: المبحث الأول: تعريف اتفاق التحكيم وتحديد أشكاله 141
المطلب الأول: تعريف اتفاق التحكيم 141
المطلب الثاني: أشكال اتفاق التحكيم 141
الفقرة الأولى: شرط التحكيم 142
الفقرة الثانية: عقد التحكيم 144
الفقرة الثالثة: شرط التحكيم بالإحالة 144
المبحث الثاني: الشروط الموضوعية للاتفاق على التحكيم 146
المطلب الأول: من حيث الأشخاص 146
الفقرة الأولى: شرط تراضي الأطراف 147
الفقرة الثانية : أهلية الأطراف للتعاقد على التحكيم 150
المطلب الثاني: من حيث الموضوع (محل اتفاق التحكيم/
قابلية النزاع لاتفاق التحكيم) 153
الفقرة الأولى : الحدود العامة للنطاق الموضوعي للاتفاق على التحكيم 154
الفقرة الثانية : الاتفاق على التحكيم في المادة الإدارية 159

الفقرة الثالثة : التحكيم وصعوبات المقاولة 166
أولا: هيمنة آثار فتح مساطر صعوبات المقاولة على مرتكزات التحكيم 167
ثانيا: حدود تغليب مقتضيات النظام العام على قواعد المحاكمة التحكيمية ... 176
الفقرة الرابعة : التحكيم في نزاعات الشغل الفردية 179
أولا : مدى مشروعية التحكيم في نزاعات الشغل الفردية 179
ثانيا : بوادر تمييز القضاء المغربي بين شرط وعقد التحكيم 184
المبحث الثالث: الشروط الشكلية للاتفاق على التحكيم 184
المطلب الأول : شرط الكتابة 184
المطلب الثاني: الشروط الشكلية الخاصة 192
الفقرة الأولى : على مستوى عقد التحكيم 192
الفقرة الثانية : على مستوى شرط التحكيم 193
الفرع الثاني : استقلالية اتفاق التحكيم 194
المبحث الأول : استقلال اتفاق التحكيم عن الشروط الأخرى للعقد 194
المطلب الأول: التعريف بالمبدأ 194
المطلب الثاني : استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المغربي والمقارن 195
الفقرة الأولى : استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المغربي 195
الفقرة الثانية: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع الفرنسي 196
الفقرة الثالثة : استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المصري 196
المبحث الثاني : التطبيقات القضائية لمبدأ استقلال اتفاق التحكيم 197
المطلب الأول : موقف القضاء المغربي من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم..... 197
المطلب الثاني : موقف القضاء الفرنسي من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم 198
المطلب الثالث : موقف القضاء المصري من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم 200
الفرع الثالث : آثار الاتفاق على التحكيم 200
المبحث الأول: الأثر الإيجابي لاتفاق التحكيم 201
المطلب الأول : ماهية مبدأ الاختصاص بالاختصاص 201
الفقرة الأولى: المفهوم والنشأة 202
الفقرة الثانية : وظيفة مبدأ الاختصاص بالاختصاص 204

المطلب الثاني: مبدأ اختصاص الاختصاص للمحكم في التشريعات الوطنية .. 207
الفقرة الأولى: مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون الفرنسي 208
الفقرة الثانية: مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون المصري..... 216
الفقرة الثالثة: مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون المغربي 217
المطلب الثالث : إمكانية الطعن أمام القضاء في قرارات هيئة التحكيم
الصادرة بشأن اختصاصها..... 227
المبحث الثاني : الأثر السلبي لاتفاق التحكيم 228
المطلب الأول : الاختصاص السلبي للقضاء وفق التشريعات الوطنية المقارنة.. 229
الفقرة الأولى: الاختصاص السلبي للقضاء في القانون الفرنسي 229
الفقرة الثانية : الاختصاص السلبي بالنسبة للقانون المصري..... 233
المطلب الثاني : مبدأ الاختصاص السلبي للقضاء في القانون المغربي 242
الفقرة الأولى: موقف المشرع المغربي من الاختصاص السلبي للقضاء 243
أولا: الطبيعة القانونية للدفع بالتحكيم في القانون المغربي 243
ثانيا: شروط الدفع بالتحكيم في القانون المغربي..... 251
الفقرة الثانية: التطبيقات القضائية لمبدأ الاختصاص السلبي للقضاء..... 254

الفصل الثاني : التحكيم الداخلي 260
الفرع الأول : الوضع القانوني للهيئة التحكيمية 260
المبحث الأول : شروط ممارسة المهمة التحكيمية..... 260
المطلب الأول: الشروط الذاتية للمحكم 261
المطلب الثاني : الشروط الشكلية لممارسة مهمة التحكيم..... 262
الفقرة الأولى : قاعدة لزوم التسجيل ضمن قائمة المحكمين 263
الفقرة الثانية : الاستثناء من لزوم التسجيل ضمن قائمة المحكمين 264
المبحث الثاني : التزامات المحكم 265
المطلب الأول : التزام المحكم بالسرية 265
المطلب الثاني: الاستقلالية والحياد 266
المطلب الثالث: واجب الإفصاح 267

المبحث الثالث: مسؤولية المحكم 270
المطلب الأول: المسؤولية المدنية للمحكم 270
المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية للمحكم 270
الفرع الثاني: تشكيل الهيئة التحكيمية 271
المبحث الأول: التشكيل الرضائي للهيئة التحكيمية 272
المطلب الأول: تشكيل الهيئة التحكيمية في حالة التحكيم الحر 272
المطلب الثاني: تشكيل الهيئة التحكيمية في حالة التحكيم المؤسسي 273
المبحث الثاني: تذليل صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية 274
المطلب الأول: إجراءات طلب تعيين المحكم والفصل فيه من قبل
رئيس المحكمة المختصة 275
الفقرة الأولى: كيفية تقديم طلب تعيين المحكم لرئيس المحكمة المختصة
والفصل فيه بالنسبة لقانون التحكيم المغربي 275
أولا: حالة تعيين المحكم المنفرد 277
ثانيا: حالة الهيئة التحكيمية الجماعية 277
ثالثا: حالة التحكيم المتعدد الأطراف 279
الفقرة الثانية: إجراءات تقديم طلب تعيين المحكم وفقا للتشريعين
الفرنسي والمصري 280
أولا: إجراءات تقديم طلب تعيين المحكم وفقا للتشريع الفرنسي 280
ثانيا: إجراءات تقديم طلب تعيين المحكم وفق قانون التحكيم المصري 281
المطلب الثاني: الجهة القضائية المختصة بتعيين المحكم أو الهيئة التحكيمية.. 284
الفقرة الأولى: توصيف تدخل رئيس المحكمة المختصة في القانون المغربي... 285
الفقرة الثانية: الجهة القضائية المختصة بتعيين المحكم في القانون الفرنسي .. 288
الفقرة الثالثة: الاختصاص القضائي في تعيين المحكم بالنسبة
لقانون التحكيم المصري 289
المبحث الثالث: إنهاء مهمة المحكم 289
المطلب الأول: تجريح المحكم 290
الفقرة الأولى: الأسباب الموجبة لتجريح المحكم 290

الفقرة الثانية : الأسباب غير الموجبة للتجريح 291
الفقرة الثالثة: المسطرة المتبعة في تجريح المحكم 291
أولا: تقديم طلب التجريح 291
ثانيا: دواعي التدخل القضائي في مسطرة تجريح المحكم 292
ثالثا: إشعار المحكم تلقائيا بوجود سبب التجريح 292
المطلب الثاني: عزل المحكم 293
الفقرة الأولى: الأسباب الموجبة لعزل المحكم 293
الفقرة الثانية: شروط عزل المحكم 293
أولا: شروط العزل الاتفاقي للمحكم 293
ثانيا: شروط التدخل القضائي لعزل المحكم 293
المطلب الثالث: آثار تقديم طلب تجريح أو عزل المحكم 294
الفرع الثالث : المحاكمة التحكيمية 294
المبحث الأول : قواعد المحاكمة التحكيمية 295
المطلب الأول : قواعد السرية والسرعة 295
المطلب الثاني : مبدأ عدم التناقض أو الاسطوبيل 295
المبحث الثاني : حرية اختيار القواعد المسطرية 297
المطلب الأول : القانون المسطري 298
الفقرة الأولى : مكان التحكيم ومبدأ المحاكمة عن بعد 298
الفقرة الثانية : تحديد لغة التحكيم 298
المطلب الثاني : حدود اختيار القواعد المسطرية 299
الفقرة الأولى : احترام حقوق الدفاع 299
الفقرة الثانية : مبدأ الحضورية والتواجهية 303
المبحث الثالث : حرية اختيار قانون الموضوع 305
المطلب الأول : تحديد القواعد القانونية 306
المطلب الثاني : الاحتكام لقواعد العدالة والانصاف 307
المبحث الرابع : الطلبات والدفوع وإجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية 307
المطلب الأول : الطلبات والدفوع 307

الفقرة الأولى : مقال افتتاح خصومة التحكيم 308
الفقرة الثانية : المذكرة الجوابية والطلبات العارضة والمضادة 308
الفقرة الثالثة : سلطة الهيئة التحكيمية في ضبط اجراءات التحكيم 309
أولا: الزام الاطراف بالإدلاء بوسائل الاثبات 309
ثانيا: وجوب تبليغ كل المذكرات والوثائق للأطراف 309
ثالثا: عقد جلسات المرافعة 310
المطلب الثاني: إجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية 311
الفقرة الأولى : إجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية في التشريع المغربي 311
الفقرة الثانية : إجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية في التشريع الفرنسي 311
المطلب الثالث : الإجراءات الوقتية والتحفظية 315
الفقرة الأولى : أبرز أنواع الإجراءات الوقتية والتحفظية 315
أولا: إجراءات تهدف إلى منع وقوع ضرر لا يمكن جبره: 316
ثانيا: إجراءات تهدف إلى إقامة دليل أو الحفاظ عليه: 316
ثالثا: إجراءات تهدف إلى ضمان تنفيذ الحكم المنهي للخصومة: 317
الفقرة الثانية : الإجراءات الوقتية والتحفظية في القانون 95.17 317
الفقرة الثالثة : أشكال تدخل القضاء في الإجراءات الوقتية والتحفظية
في القانون الفرنسي 318
الفرع الرابع : الحكم التحكيمي 320
المبحث الأول : بيانات حكم التحكيم وشروط صدوره 320
المطلب الأول : الشروط المتعلقة بإصدار الحكم التحكيمي 320
الفقرة الأولى: أجل إصدار حكم التحكيم وتمديده 321
أولا : أجل إصدار حكم التحكيم 321
ثانيا : تمديد أجل إصدار حكم التحكيم 321
ثالثا: أثار عدم احترام أجل التحكيم 321
الفقرة الثانية: مداولة الهيئة التحكيمية 322
المطلب الثاني : بيانات الحكم التحكيمي 324
الفقرة الأولى : البيانات الإلزامية لحكم التحكيم وتوقيعه 324

الفقرة الثانية : البيانات الاختيارية 328
المبحث الثاني : أثار صدور الحكم التحكيمي 329
المطلب الأول : حجية الحكم التحكيمي 329
الفقرة الأولى: المقصود بحجية الحكم التحكيمي 329
الفقرة الثانية: التمييز بين حجية الشيء المقضي وقوة الأمر المقضي 330
أولا: حجية الشيء المقضي 330
ثانيا: قوة الشيء المقضي 330
المطلب الثاني : استنفاذ ولاية المحكم 331
الفقرة الأولى: تسليم الأطراف نسخة من حكم التحكيمي 331
الفقرة الثانية: تفسير أو تصحيح حكم التحكيم 332
أولا: سلطة الهيئة التحكيمية في تفسير وتصحيح الحكم التحكيمي 332
ثانيا: تدخل رئيس المحكمة المختصة للبت في طلب تصحيح
أو تأويل الحكم التحكيمي 334
ثالثا: أثار طلب تصحيح أو تأويل الحكم التحكيمي على سريان أجل الطعون... 335
المبحث الثالث : إيداع وتنفيذ حكم التحكيم 335
المطلب الأول: إيداع حكم التحكيم الداخلي 335
المطلب الثاني: تنفيذ حكم التحكيم الداخلي 336
الفقرة الأولى : الجهة القضائية المختصة 337
الفقرة الثانية : تذييل الحكم التحكيمي المتعلق بأحد أشخاص القانون العام
بالصيغة التنفيذية 339
الفقرة الثالثة : أجل تقديم طلب منح الصيغة التنفيذية 339
الفقرة الرابعة : الطعن في الأوامر المتعلقة بمنح الصيغة التنفيذية 339
أولا : عدم قابلية الطعن في الأمر المانح للصيغة التنفيذية 339
ثانيا : الطعن بالاستئناف في الأمر الرافض لمنح للصيغة التنفيذية 341
الفرع الخامس : طرق الطعن في الحكم التحكيمي 343
المبحث الأول : الطعن ببطلان حكم التحكيم الداخلي 343
المطلب الأول : نطاق سلطة المحكمة الناظرة في دعوى البطلان 343

المطلب الثاني : النظام الاجرائي للطعن ببطلان حكم التحكيم 346
الفقرة الأولى : الجهة القضائية المختصة 346
الفقرة الثانية : أجال الطعن بالبطلان 348
المطلب الثالث : الأسباب الحصرية للطعن بالبطلان 349
المبحث الثاني : الطعن بإعادة النظر في الحكم التحكيمي والطعن
بتعرض الغير الخارج عن الخصومة 353
المطلب الأول: الطعن بإعادة النظر 354
المطلب الثاني : الطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة..... 355

الفصل الثالث : التحكيم الدولي 356
الفرع الأول : معيار دولية التحكيم وتطبيق الاتفاقيات الدولية..... 356
المبحث الأول : معيار دولية التحكيم 356
المطلب الأول : معيار دولية التحكيم في التشريع المغربي 356
المطلب الثاني : معيار دولية التحكيم في التشريع المقارن 361
الفقرة الأولى : معيار دولية التحكيم وفقا للقانون الفرنسي 361
الفقرة الثانية : معيار دولية التحكيم وفقا للقانون المصري..... 362
المبحث الثاني : أولوية الاتفاقيات الدولية في التطبيق 365
المطلب الأول : الاتجاهات المختلفة في تحديد العلاقة بالاتفاقيات
الدولية والتشريع الداخلي 365
المطلب الثاني : مكانة اتفاقية نيويورك في مجال التحكيم الدولي 366
الفرع الثاني : تشكيل الهيئة التحكيمية 368
المبحث الأول : إجراءات تشكيل الهيئة التحكيمية 368
المطلب الأول : اختيار الأطراف للتحكيم الحر 368
المطلب الثاني : اختيار الأطراف للتحكيم المؤسسي 368
المبحث الثاني : تذليل صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية 369
المطلب الأول : التدخل القضائي لتذليل صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية .. 369
المطلب الثاني : الجهة القضائية المختصة بتذليل صعوبات
تشكيل الهيئة التحكيمية 370

الفرع الثالث : القانون المسطري والموضوعي 370
المبحث الأول : القانون المطبق على مسطرة التحكيم 370
المطلب الأول : حرية الأطراف في اختيار القانون المسطري 370
المطلب الثاني : حدود حرية الأطراف في اختيار القانون المسطري 371
المبحث الثاني : القانون المطبق على موضوع النزاع 371
المطلب الأول : القواعد الموضوعية المطبقة على موضوع النزاع 371
المطلب الثاني : تطبيق قواعد العدالة والإنصاف 372
الفرع الرابع : الاعتراف والتنفيذ 372
المبحث الأول : إثبات وجود الحكم التحكيمي 372
المطلب الأول : إثبات وجود الحكم التحكيمي في التشريع المغربي 372
المطلب الثاني : إثبات وجود الحكم التحكيمي في التشريع المقارن 373
المبحث الثاني : الاعتراف والتذييل بالصيغة التنفيذية
للأحكام التحكيمية الدولية..... 373
المطلب الأول : مسطرة الاعتراف والتذييل بالصيغة التنفيذية
للأحكام التحكيمية الدولية..... 374
المطلب الثاني : الطعن بالاستئناف في الأمر القاضي برفض منح الاعتراف
أو الصيغة التنفيذية..... 374
الفرع الخامس : الطعن ببطلان حكم التحكيم الدولي..... 375
المبحث الأول : النظام الإجرائي لدعوى بطلان حكم التحكيم 375
المطلب الأول : الجهة القضائية الناظرة في دعوى البطلان 375
المطلب الثاني : آثار دعوى البطلان 376
المبحث الثاني : الأسباب الحصرية لدعوى البطلان 376
المطلب الأول : إمكانية تنازل الأطراف عن الطعن بالبطلان 376
المطلب الثاني : الأسباب الحصرية للطعن ببطلان الحكم التحكيمي الدولي 377
أولا : أسباب البطلان التي يتمسك بها الأطراف. 380
ثانيا : أسباب البطلان التي تثيرها المحكمة من تلقاء نفسها..... 418
الفهرس..... 423

بعيدا عن البحث في اختلاف الأسس المجتمعية والأصول التاريخية للوسائل الكفيلة بحل المنازعات بين الأفراد، فإن الملاحظ هو كون أن العالم المعاصر يعرف اهتماما متزايدا بالوسائل البديلة لحل المنازعات.

وهذا الاهتمام يترجم في اعتماد كل الأنظمة القانونية الحديثة لتشريعات تنظم، أو تعيد تنظيم، جميع الوسائل الكفيلة بحل المنازعات، هذه الوسائل وبالرغم من اختلافها، فإنها تتوحد في اعتبارها وسائل خارج سلطة القضاء الرسمي، سواء بشكل كامل، أو بشكل نسبي.

ولدراسة الوسائل البديلة أو الوسائل الودية لحل المنازعات، فإنه يتعين البحث حول مدى وجود نظرية عامة لهذه الوسائل، وهو الشيء الذي يفرض التدقيق في المفاهيم، والفصل تبعا لذلك بين الوسائل البديلة أو الوسائل الودية لحل المنازعات من جهة، والتحكيم من جهة ثانية.

كما أن دراسة الصلح والتوفيق والوساطة الاتفاقية في التشريع المغربي والمقارن، يجب أن تكون منفصلة عن دراسة أحكام التحكيم الداخلي والدولي في التشريع المغربي والمقارن.